

# الأزمة السياسية الأخيرة في تونس وتداعياتها على المنطقة

البروفيسور أحمد أويصال



تواجه تونس اليوم اقتصادية وسياسية مماثلة بسبب الصراع السياسي وجائحة كورونا العالمية. ومع هذه الأوضاع هنالك سؤال مهم يطرح، وهو هل ستعيد هذه الأزمة تونس إلى الديكتاتورية القديمة أم ستساهم في تعزيز الديمقراطية في البلاد.



تعتبر تونس أصغر دولة في شمال إفريقيا من حيث القدرات الجغرافية والعسكرية بعد الجزائر والمغرب وليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هيكل الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على السياحة والزراعة، هش للغاية. ونظراً لصغر حجمها، فإن تونس تتأثر بسهولة لاسيما بفرنسا

والجهات الفاعلة الخارجية من منطقة الخليج، سواء في الاقتصاد أو السياسة. وكما هو معروف، وبالإضافة إلى الإدارة السياسية والاقتصادية الفاشلة، شهدت تونس الثورة العربية الأولى في نهاية عام 2010 التي ترافقت مع التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008. تواجه تونس اليوم أزمة اقتصادية وسياسية مماثلة بسبب الصراع السياسي وجائحة كورونا العالمية. ومع هذه الأوضاع هنالك سؤال مهم يطرح، وهو هل ستعيد هذه الأزمة تونس إلى الديكتاتورية القديمة أم ستساهم في تعزيز الديمقراطية في البلاد.

## المعادلة السياسية في تونس والأزمة الراهنة

كما هو معروف أن الشعب في تونس ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، بدأ مرحلة الثورات العربية بالتمرد على ظلم الدكتاتور زين العابدين بن علي الذي استمر 30 عاماً. وبعد ذلك امتدت موجات الاحتجاجات

والمظاهرات إلى دول أخرى، وأسقطت الأنظمة في مصر وليبيا واليمن، وأجبرت دولاً أخرى على الإصلاح. أما النظام السوري فصمد أمام موجات التغيير والديمقراطية في الشرق الأوسط وأمام النظام الإقليمي والعالي مستمداً قوته من دعم قوى خارجية، وتعرضت الديمقراطيات في مصر واليمن وليبيا إلى انقلابات. وكانت تونس الاستثناء الوحيد لهذه الموجة العكسية ضد مسار عمليات التغيير الديمقراطي. لأن الأطراف في تونس لديها فهم للتسامح، حيث تم إعداد دستور مشترك للبلاد من خلال الموقف التصالحي لحركة النهضة، واستمرت العملية الديمقراطية دون انقطاع مع إجراء انتخابات نزيهة وشفافة. رغم أن الحرية التي انتظرها الشعب التونسي أثناء قيامه بالثورة قد تحققت في السنوات العشر

والحزب الأقوى في البرلمان، وتارة أخرى مع رئيس الوزراء والوزراء الذين عيّنهم هو شخصياً. وعلى سبيل المثال، لم يصادق الرئيس سعّيد على قانون المحكمة الدستورية الذي أقره مجلس النواب بقيادة حركة النهضة. وإضافة لذلك لم يوافق حتى على الوزراء الذين اختارهم رئيس الوزراء المعيّن من الرئيس نفسه.

تعرض الاقتصاد التونسي القائم على السياحة إلى صدمات كبيرة في العامين الأخيرين جراء جائحة كورونا. وعندما أضيفت الخلافات السياسية إلى الأعمال الإرهابية في تلك الأثناء، تقلص تدفق الاستثمار والسياح إلى البلاد بشكل كبير. كما تسبب عدم القدرة على الحد من الزيادة في حالات الإصابة بفيروس كورونا في تصاعد التوتر بين الرئيس سعّيد من جهة، ورئيس الوزراء هشام المشيشي الذي عيّنه هو وحزب النهضة الذي دعمه من جهة أخرى. وكان لقيام رئيس الوزراء المشيشي بإقالة وزير الصحة فوزي المهدي المقرب من سعّيد دور كبير في زيادة توتر العلاقة بين الطرفين. وحاول سعّيد الخروج من هذه الأزمة السياسية بمحاصرة الحكومة وشريكها حزب النهضة واتهامها

قدّم نفسه في الانتخابات التي أجريت في عام 2019 كبديل غير تابع لأي نظام وكأستاذ للدستور، قد نجح في لفت الانتباه بخطابه عن مكافحة الفساد والعدالة. وعلى الرغم من أنه حصل على 18% من الأصوات في الجولة الأولى للانتخابات، إلا أنه أعطى الأمل للشعب التونسي بنوع من الشعبوية، ومن ثم أصبح رئيساً بفضل الدعم الكبير الذي تلقاه من العديد من الشرائح بما فيها حركة النهضة، وحصل على 72% في الجولة الثانية أمام نبيل القروي الذي كان يُنظر إليه على أنه مرشح النظام القديم.

لكن قيس سعّيد شأنه شأن العديد من القادة الشعبويين، لم يكن لديه خبرة ورؤية سياسية ولم يكن لديه طاقم قوي، وهذه الأمور تسببت في مواجهته صعوبات سياسية كبيرة. لم يتمكن الرئيس سعّيد، الذي تولى منصبه بدعم شعبي قوي وبالتالي بمسؤولية كبيرة من أجل حل المشاكل، من إيجاد الحلول للمشاكل التي كانت موجودة، بل كان أحياناً يعتبر المسؤول عن زيادة الصراعات بدلا من إعادة توحيد الصورة السياسية المجزأة في الأصل. ومن ناحية أخرى، اصطدم سعّيد تارة مع حركة النهضة شريكه في الحكومة

الأخيرة، إلا أن التنمية والاستقرار لم يتحققا. لأن هيكليّة مركّبة ظهرت في كتابة الدستور، في ضوء التجارب القديمة السيئة وبقوة الأطراف. هناك في تونس نظام برلماني من جهة ورئيس فَعّال/ مخوّل من جهة أخرى. لم يتمكن النظام الانتخابي من إخراج حكومة قوية، لأن عدم وجود عتبة انتخابية سمح لـ 15 حزبا بدخول البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من ضعف القاعدة الاجتماعية للأحزاب والشرائح العلمانية، إلا أن قوتهم الاقتصادية والسياسية والدعم الخارجي الذي يتلقونه يخلق خللا في المعادلة السياسية التونسية.

لم تنجح الحكومات الائتلافية التي تشكلت من أحزاب بأجندات مختلفة للغاية في تحقيق متطلبات وتوقعات الشعب حتى العام 2019، بل كانت بعيدة كل البعد عن ذلك. وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى اتفاق بين الأحزاب ذات الأولويات المختلف، لم تكن هناك إمكانية لتحقيق السلام السياسي ولا يمكن إنعاش اقتصاد البلاد بسبب ارتباطاتهم الخارجية لاسيما تأثير فرنسا ودول الخليج، فضلا عن الاستقطاب الأيديولوجي في البلاد. وفي هذه البيئة السياسية الفوضوية، نجد أن قيس سعّيد الذي



بالفساد. كما أن المظاهرات التي نظمت ضد الفساد في 25 يوليو/ تموز، تفاقمت بسبب الهجمات على مكاتب حركة النهضة. وبدلاً من معاقبة المعتدين، استولى الرئيس سعيّد على السلطة التنفيذية وعلّق عمل البرلمان من خلال حل الحكومة ووضع رئيس الوزراء المشيشي قيد الإقامة الجبرية، كما قام بانقلاب "ما بعد الحداثة" من خلال توليه سلطة المدعي العام.

وكما كان متوقعا، لم تكن هناك موجة قوية ضد الحكومة وحركة النهضة في الشوارع، والصور التي ظهرت على شاشات التلفاز كانت تشبه البلطجية "العصابات" في مصر. كما لوحظ أيضا أنه لم يتمكن من إقناع الجيش بالانقلاب. وبعد ردود الفعل التي أظهرتها حركة النهضة والمجتمع المدني وانتشار الانقلاب في العالم، تراجع الرئيس سعيّد بالتصريح أن حالة الطوارئ مؤقتة وأن أعمال البرلمان تم تعليقها لمدة 30 يوما فقط. وفي وقت لاحق، انتقد المجلس الأعلى للقضاء تولي سعيّد سلطة النائب العام، ودعا سعيّد إلى فصل السلطات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ردود الفعل الضعيفة حتى لو كانت متأخرة من العالم الخارجي جعلت من الصعب إكمال الانقلاب.

انسحبت حركة النهضة من المظاهرات في الشوارع وسعت إلى التضامن السياسي مع الأحزاب الأخرى، ونجحت بشكل نسبي في حشد القوى الديمقراطية. وإلى جانب كونه طموحا، بدأ قيس سعيّد الذي

لقد تم بسرعة كبيرة وصف ما قام به قيس سعيّد من تجاوز سلطاته الدستورية بالانقلاب، وانتقاده وخروج مظاهرات شعبية وإن لم تكن قوية للغاية. وحاولت النهضة إظهار أن الهدف لم يكن هي فحسب، بل الهيكل الديمقراطي بأكمله. يمكن القول إنها نجحت جزئيا في ذلك. ولوحظ أنه حتى لو كان للجيش التونسي علاقة بالانقلاب، إلا أنه يقف الآن على مسافة فيما يتعلق بالتدخل القوي أو التدخل السياسي ولم يعلن دعمه لمحاولة الانقلاب بشكل كامل ولم ينزل إلى الشوارع، لكنه اكتفى بمحاصرة مبنى البرلمان. وفي أول تصريح له، هدّد سعيّد الذين يعارضون ما قام به باستخدام السلاح. كما استخدم قوة الشرطة لإغلاق قناة الجزيرة والسيطرة على إذاعة الدولة.

## الأوضاع الراهنة في تونس والانعكاسات الإقليمية

سرعان ما اتضح أن محاولة الانقلاب لا تسير كما هو مخطط لها ولم تجد الدعم المؤسسي أو الدعم الدولي.

يسود في تونس مفهوم للعلمانية باسم اليعاقبة منذ فترة طويلة، وكما هو في مصر فإن الشرائح التي لديها امتيازات في هذا النظام النخبوي، كانوا يسعون لإضعاف حركة النهضة سياسيا من خلال الأحزاب والوسائل الإعلامية التي يدعمونها، وللوصول إلى مبتغاهم يجربون كل الطرق بما فيها الانقلاب. وفي الفترة الأخيرة، يبدو أن قيس سعيّد قد اتخذ هذه الخطوة بتشجيع من بعض الدول الخليجية وفرنسا. أما الهياكل ذات التوجه العلماني التي تدعم هذه الخطوة يمكنها أن تضع العلمانية في موقع الأولوية على الديمقراطية، وذلك من أجل الحفاظ على موقعها المتميز بسبب مقارباتها الأيديولوجية وتوجهاتها الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض الدعم الاجتماعي يسمح لهم بالنأي بأنفسهم بشكل كافٍ عن الديمقراطية. أما القوى الأجنبية التي تحاول التدخل في تونس، فبدلاً من عكس القضية بهذه الطريقة، هي تعمل على إخفاء معارضتها للديمقراطية بأسلوب "معاداة الإسلاميين".

لم يكن لديه قوة سياسية كافية، بإعطاء رسائل مصالحة. ومن هذا المنطلق، يُعتقد أن سعيّ سينقل الصراع إلى أرضية قانونية ويميل إلى إضعاف خصومه من خلال اتهامهم بالفساد. لكن حتى لو اختار سعيّ المصالحة، فإن الدول التي تدعمه مثل فرنسا وبعض دول الخليج، ستحاول إفساد مرحلة المصالحة. جدير بالذكر أن هذين البلدين يؤثران بشكل مباشر على الجمهور التونسي والعديد من الفاعلين السياسيين في البلاد وهذا يجعل المصالحة صعبة.

حالة عدم الاستقرار والانقلاب في تونس ستكون لها تداعيات داخل البلاد وخارجها. وعلى الرغم من محدودية تأثيرها بسبب صغر حجمها وفقرها، إلا أن الانقلاب في هذا البلد الذي أصبح رمزاً لمهد الثورات، لديه القدرة على التأثير في التوازنات الإقليمية. كما أن الأحداث في تونس قد تؤثر سلباً على العملية الديمقراطية الهشة في ليبيا. حيث أن الدعم السريع من خليفة حفتر لما قام به سعيّ، ربما يؤثر بشكل سلبي على القوى الديمقراطية في طرابلس. إن الزخم الديمقراطي في ليبيا التي سيجري فيها انتخابات في كانون أول/ ديسمبر 2021 ودعم تونس للعملية الديمقراطية في جارتها أمران مهمان للغاية. وعلى الرغم من أن تونس لم تتمكن من لعب دور جاد في الأزمة الليبية بتأثير فرنسا وبعض دول الخليج، إلا أنه بشكل عام كان لديها موقف إيجابي نحو

التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق، فإن انحراف تونس عن الديمقراطية، ودخولها نتيجة ذلك تحت مزيد من التأثير من فرنسا وبعض دول الخليج، هو سيناريو غير مرغوب به.

وفي نفس السياق، هناك بعض التطورات المتمحورة حول الديمقراطية في الجزائر، حيث تحاول القوى الديمقراطية كسر النفوذ الفرنسي في البلاد. وقد يؤثر التعزيز المحتمل للنفوذ الفرنسي في تونس بشكل عكسي على المشهد في الجزائر. وإضافة لذلك، فإن إضعاف تونس باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وإن كان ذلك رمزياً أو مضيها في الاتجاه المعاكس، سيؤثر سلباً بشكل جزئي على صورة تركيا في المنطقة ومصالحها في شمال إفريقيا. وقد يؤدي انحراف تونس عن

التقدم الديمقراطي والإجراءات الإصلاحية إلى تعقيد موقع تركيا في شمال إفريقيا ووصولها إلى القارة الإفريقية. ومن ناحية أخرى، وكما ذكرنا آنفاً، فإن الوزن الإقليمي المحدود لتونس سيبقي الآثار الإيجابية أو السلبية التي قد تحدث عن الأزمة الأخيرة في ذلك البلد عند مستوٍ محدود.

باختصار، ستؤدي محاولة الانقلاب في تونس البلد الوحيد والرمزي للديمقراطيات العربية، إلى هزّ صورة البلاد بغض النظر عما إذا كانت المحاولة ناجحة أم لا. إن حل الأزمة السياسية يمثل أولوية قصوى لتونس التي تكافح جائحة كورونا الخطيرة والأزمة الاقتصادية العميقة. ولا يمكن حل هذه المشاكل بالطرق المجربة الفاشلة مثل الانقلابات والوصاية. وسيتلقى قيس سعيّ الذي انتخب بدعم شعبي كبير وخطابه حول الديمقراطية والعدالة، ضربة سياسية كبيرة من هذه العملية لأنه أظهر ميوله إلى الانقلابات والوصاية بما قام به. لأنه بدلاً من تحمل المسؤولية وقيامه بواجباته تجاه الدعم الكبير الذي تلقاه من الجهات المؤثرة في البلاد، وبدلاً من البحث عن حلول للمشاكل متعددة الأبعاد، فضّل تعميق هذه المشاكل ومحاولة إحياء العادات القديمة، ما أدى إلى زيادة علامات الاستفهام حوله وحول شريحة النخبة والفاعلين الخارجيين الذين يحاول حماية مصالحهم. ■



البروفيسور احمد اوبال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز اورسام.